

ترجمات



المواطنة ميخائيل والزر

Citizenship

• Michael Walzer •

ترجمة:

الدكتورة: رند المالح



مركز نهوض

للدراستات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

المواطنة ميخائيل والزر

Citizenship

● Michael Walzer⁽¹⁾ ●

ترجمة:

الدكتورة: رند المالح

(1) يُعدّ ميشيل والزر واحدًا من ألمع المفكرين السياسيين المعاصرين في أمريكا، ويعتبر من رواد المدرسة الجماعانية في النظرية السياسية. وهو أصدر العديد من الكتب والأبحاث في النظرية السياسية وفلسفة الأخلاق من أهمها:

Just and Unjust Wars (1977), On Toleration (1997) and Arguing About War (2004).

يعمل حاليًا بعد تقاعده على عدد من المواضيع المتعلقة بالعدالة الدولية والعلاقة ما بين الدين والسياسة، إضافة إلى مشروعه المتعلق بالفكر السياسي اليهودي.



المُلخَص^(١)

يستعرض المؤلف في هذه الدراسة مفهوم المواطنة الحديثة ببعديها الجمهوري والليبرالي بالشرح والمقارنة. ويرصد تطوّر مفهوم المواطنة من خلال الثورة الفرنسية وأسباب إخفاق اليعاقبة في إقامة مواطنة جمهورية فاعلة على النمط الكلاسيكي اليوناني والروماني القديم. ومن ثم فإنه يتعرّض لبعض المقاربات النقدية للمواطنة الحديثة السلبية. ويخلص في النهاية إلى أنّ المواطنة الحديثة محكومة بضرورات المجتمعات المعاصرة من حيث التنوع والحجم والانقسام. وهي تجمع بالمحصلة بين كل من المواطنة السلبية القائمة على الامتيازات وتلك الإيجابية القائمة على الفعل والواجبات.

الكلمات المفتاحية^(٢): المواطنة الليبرالية؛ المواطنة الجمهورية؛ الحريات المشتركة؛ المواطنة النشطة؛ الدين المدني.

يمكن تعريف المواطن ببساطة بأنّه العضو الذي ينتمي لجماعة سياسية ما، ويترب عليه بموجب هذه العضوية جملةً من الحقوق والواجبات. ولقد جاءتنا كلمة مواطنة من الأصل اللاتيني "سيفيس" ((civis، ويعادلها باليوناني كلمة "بوليتيس" ((Polites، وهو العضو في المدينة الدولة الأثينية بوليس (Pollis) والتي يرجع إليها أصل مصطلح "السياسي" (Political).

ولا يقتصر ما أخذناه من الرومان واليونان على هكذا مفردات ومصطلحات فقط. فما يمكن تسميته اليوم بالفهم الأيديولوجي للمواطنة يرجع في حقيقته إلى التأويلات التي جرت للتجربة اليونانية والجمهورية الرومانية في الفترة الأولى للحدثة، أو ما يُسمى بالعصر النيو كلاسيكال (Neo-classical). بينما يرجع الفهم القانوني لهذا المصطلح بجذوره إلى الإمبراطورية الرومانية والفهم الحدائي الأولي للقانون الروماني. ورغم ذلك فإنّ المصطلح لم يأخذ أبعاده التي حققها اليوم إلا مع الثورة الفرنسية، والتي في أتونها تطورت مفاهيمه وأبعاده.

(١) هذه الخلاصة من كتابة المترجم وغير موجودة في أصل النص.

(٢) هذه الكلمات المفتاحية هي أيضاً من اختيار المترجم.

ولقد صوّرت الثورة تحت حكم اليعاقة^(٣) كضالٍ لإعلاء المواطنة كهويّة أولى لكل فرنسيٍّ على حساب الهويات الأخرى، كالدين والطبقة والعائلة والمنطقة، وهذا ما تجلّى حين استُبدل لقب السيّد (Monsieur) بلقب المواطن (Citoyen)، ومن ثمّ أضحت المواطنة هي معيار الفضيلة ومرجعها وليس العقيدة الدينية أو الولاء العائلي، وأصبحت بذلك كلّ من مفاهيم الفضيلة والمواطنة والاهتمام بالشأن العام متشابهة؛ فهي تتشارك جميعها في تأكيدها على الالتزام العام بالنشاط السياسي والعسكري لصالح الجماعة- الوطن (Patria) وليس فقط الأمة (nation)، واعتبرت الأنشطة العامة كالاكتامات والخطابات والخدمة العامة معبّرة بشكل أساسي عن ذلك الفهم الإيجابي للمواطن من حيث الدور والفعالية.

ولقد جرى النصّ في الدستور الفرنسي لعام 1791 على التمييز بين كل من المواطنين الإيجابيين والسلبيين، ولكن ما لبث أن تمّ إلغاء ذلك فيما بعد (Brinton 1934:42-3)، واعتبرت المواطنة في الأيديولوجيا اليقوبية كوظيفة وواجب عام يترتب على كل فرد أن يخدم الجماعة من خلاله، واتسعت وفق ذلك حملات التجنيد في عهدهم في العام (1793) لتفوق كل قوانين التجنيد الأخرى، ولقد شمل هذا التجنيد كلاً من الرجال والنساء على السواء ومن كل الأعمار "على الشباب أن يذهبوا للجهة، وأمّا الرجال المتزوجون فيتوجّب عليهم العمل بصناعة الأسلحة ونقل الطعام، تعمل النساء بدورهن في حياكة الخيم والملابس ويخدمن في المستشفيات، أمّا الأطفال فيعملون في صناعة النسيج من الأطمار القديمة، بينما يتوزّع الرجال كبار السن على الأماكن العامة ليعملوا على تشجيع المحاربين والحضّ على كراهية الملوك وعلى وحدة الجمهورية" (Brinton 1934:128)، وتعكس كلمات النشيد الوطني الفرنسي لامارسييز (La Marseillaise) "إلى السلاح يا أيها المواطنون" روحَ التعبئة والتجنيد هذه.

استقى هذا الفهم للمواطنة الكثير من الأعمال الكلاسيكية، كما عكستها كتابات أرسطو وبلوتارخ وتاكيوس وغيرهم، ولكنه يرجع في بُعده الأيديولوجي إلى الفترة النيوكلاسيكية والحداثة الأولى. يبرز هنا كل من ميكافيلي وهارينجتون ومونتيسكيو ومابلي كمُنظرين

(٣) يُعتبر اليعاقة كأحد أشهر الجماعات السياسية في الثورة الفرنسية، فقد استلموا السلطة بين عامي ١٧٩٣-١٧٩٤ تحت زعامة ماكسيميليان روبسبير.

يُصنّف اليعاقة بالجنّاح الأكثر طوباوية وراдикаلية بالثورة الفرنسية، وتُعرف فترة حكمهم بعهد الإرهاب. ولقد عجل العنف المفرط الذي مارسه اليعاقة ضد خصومهم الملكيين والثوريين على السواء في سقوط حكمهم وإعدام قياداتهم وعلى رأسهم روبسبير في عام ١٧٩٤.



أساسيين لهذه الأيديولوجيا، ولكن يبقى روسو- وإلى حد ما كانت- أبرز من أعطى المواطنة بنيتها الفلسفية الحديثة؛ بربطها بنظرية الرضا.

يُعرّف روسو المواطن في كتابه "العقد الاجتماعي" بأنه الفرد الحر والسيد لنفسه والمشرع للقوانين التي تحكمه: "الحرية هي الخضوع للقوانين التي نشرعها بأنفسنا" (Social contract, bk.1,chap.8;1950).

لا تنجح الجمهورية عند روسو إن لم يشعر المواطن بأنَّ جُلَّ سعادته تتأتى من انخراطه في النشاط العام عوض الخاص (Social contract, bk.3,chap.15)، بهذا الشكل تُصبح السعادة دعامةً للفضيلة، وعلى العكس من ذلك فقد اعتبر النشاط الخاص في كلِّ من السوق والأسرة المصدرَ الأساسَ للسعادة في عالم برجوازية القرن الثامن عشر.

ولقد اعتبر معظمُ الناس أنَّ الثروة والحب هما الهدفين الواقعيين والمرغوبين أكثر من السلطة والمجد، ومن تسنى له الحصول على الثروة والحب لم يحقق ذلك بصفته مواطناً كما ينصُّ روسو، بل حقق ذلك كرائد أعمال ومحِب ووالد وكسيّد أكثر منه مواطناً، وكعضو في المجتمع المدني أكثر من كونه عضواً في جماعة سياسية.

وبذلك يصبح المجتمع المدني تهديداً للجمهورية، فهو ينأى بأعضائه بعيداً عن السياسة؛ إذ يفرّون إلى المنزل عوض الهيئات والمجالس العامة، ويقودنا ذلك إلى التوتّر القائم بين المواطنة والمجتمع المدني، وبذلك يصبح تحقق كلِّ من المواطنة والفضيلة مشروطاً بما بقمع المجتمع المدني أو تقليص مداه ومجاله، وما يبدو أنه كان كامناً في نظرية روسو أصبح جلياً في سياسات اليعاقبة.

أعلن لويس أنطوان دي سان جاست^(٤): "الجمهوريون لا بدّ أن يكونوا روماناً" (197:1957). ويعني بذلك أنهم لا بدّ أن يكونوا مواطنين على شاكلة الجمهوريات الكلاسيكية. ولكن هذا يحتاج لما أسماه ماركس- وهو يكتب عن الإرهاب اليعقوبي عام 1793 بـ"التضحية" (sacrifice) بالقيم البرجوازية، كالصناعة والتنافس والمصلحة الخاصة والمتع الشخصية.

وفي الواقع تستطيع الدولة الثورية أن تفرض هذه التضحية، وكما يمكنها أيضاً أن تمنع نشاط وفساد المجتمع المدني، ولكن ذلك لا يتحقق "إلا بالطريقة عينها التي تقضي بها على

(٤) برز لويس أنطوان دي سان جاست كأحد القادة السياسيين والعسكريين خلال الثورة الفرنسية.

الملكية الخاصة..... بالمصادرة.... أو على الحياة بالمقصلة" (Marx 1963:16)، ولا يوجد من ثمّ طريقٌ يرجعنا إلى المواطنة الرومانية واليونانية إلا طريق الإرهاب والعنف؛ فالمجتمع المدني الحديث لا يصنع مواطنين في الواقع ولكنّه يصنع فقط- وكما يقول ماركس- "فرديةً مغتربةً على الصعيد الطبيعي والروحي" (Marx and Engels 1956:164).

يدخل هؤلاء الناس من ثمّ في حالة من التناقض بين حاجتهم في أن يتخيلوا أنفسهم كمواطنين، وواقع حياتهم اليومية المحكوم بإكراهات وضرورات السوق. وتحوّل بذلك شعار "السيادة" الذي رفعه وسنّه اليعاقبة إلى سيادة شكلية ومزيفة؛ إذ إنهم فشلوا في المحافظة عليه دون المزيد من العنف المستمر والمفطرط.

ويعود فشل مشروع تأسيس حياة سياسية حقيقية للرجال والنساء العاديين إلى الفترة الأولى من العصر الحديث؛ ولا يمكن اعتبارُ هذا الإخفاق نهائياً بالضرورة، ولكنّه يدفعنا للنظر إلى الخلف؛ إلى الفترة التي سبقت الجمهورية النيوكلاسيكية، وهو يحضّنا على التفكير والعودة إلى الجمهورية القديمة نفسها؛ اليونانية والرومانية لدراسة نماذجها القديمة والأصيلة.

وهذا ما يتضح لو سألنا: ما هي المواطنة؛ إذ إنّنا سنجد الجوابَ منشوراً بين أعمال العلماء المعاصرين المتخصصين في كلّ من اليونان وروما القديمة، وعلى الرغم من ذلك فلا بد أن نكون على حذر من المثالية المفرطة التي تصوّر بها روح الخدمة العامة والمشاركة السياسية في الجمهوريات القديمة، فالمواطنة القديمة في تلك العصور كانت أيضاً كما الحديثة اليوم على توتر مع كل من العائلة والدين والمصلحة الاقتصادية الخاصة، كما أنّ المواطنين كانوا أيضاً لا مبالين ومستغرقين.

ولكن يبقى الفارق الأساس أنّ المدينة الدولة القديمة كانت أقلّ تعقيداً من تلك التي نعيش في كنفها اليوم. وبذلك أضحت هذه المدينة بجماعتها السياسية المحدودة المرتكز الأساسي الذي تدور حوله حياة المواطنين الذكور اليومية، كما أضحت ساحاتها العامة ومحاكمها ومجالسها هي المكان الذي يجدون فيه ومن خلاله معظم سعادتهم. كما يعتبر التمايز الاجتماعي المحدود داخل الجماعة السياسية القديمة أساسياً في فهمنا لطبيعة المواطنة القديمة هذه، وهي كانت محصورةً في الحقيقة في جماعة ضيقة أشبه ما تكون بالعائلة الممتدة أو القبيلة المدنية.

ونجد هنا أنّ سقراط يصف المدينة وقوانينها كأباء للمواطنين، وتقول هذه القوانين على لسانه: "نحن أتينا بكم إلى العالم" و"نحن تعهدناكم وربيناكم وأعطيناكم- وكل باقي المواطنين- هذا النصيب من الخيرات الذي في متناول أيديكم" (Crito, 51c; 1954).



وكان الدين بشكله المدني^(٥) - كما فهمه روسو - هو الدين النموذجي، وهو الذي أعطى الآلهة المحلية والأساطير المتعلقة بأصول النشأة والتأسيس الأول للجماعة، ولم تكن هذه الديانة ذات طابع خاص ولكنها أخذت طابعاً عاماً متاحاً للجميع، وكانت الشعائر الدينية تقدّم من قبل كهنة عامّين بمعابد عامة بعيداً عن أي خصوصية دينية تمييزية بين المواطنين.

ورغم أنّ أثينا كانت أشبه بالمركز الإمبراطوري، واشتملت على مجموعات كبيرة من السكان من المقيمين الغرباء والعييد الأجانب؛ إلا إنّ الشعور بالولاء والانتماء للوطن بقي قوياً بين المواطنين، ولعله بسبب هذا الوجود للغرباء والعييد لم يكن الانقسام الطبقي بين سكان أثينا الأصليين الأحرار مُمأسساً أو مشرعاً، ولم يأخذ التفاوت بين المواطنين الأثينيين رغم وجوده أيّ بعد قانوني، بل كان كل مواطن يتساوى مع قرينه في المجالس العامة واتخاذ القرارات. أدّى كل هذا إلى صياغة وحدة أخلاقية للمدينة، ورفع رتبة المواطنة لتكون الأولى بين مختلف الاعتبارات الأخرى.

اعتبرت المواطنة القديمة هذه أولوية عند حاملها، وهي لم تكن ذات طابع موسمي متقطع، ولكنها أخذت شكلاً يومياً مستمراً من خلال: المناقشات السياسية، والمشاركة بالقضاء والمجالس العمومية، والالتحاق بالخدمة العسكرية، والعبادة المشتركة. وكان التداور في المناصب الرفيعة بين المواطنين من أكثر ما ميّزها.

ولقد فهم أرسطو المواطنة من خلال الجدارة لشغل المناصب العامة كما فهمناها نحن اليوم، كمشاركة بالاعتراع: "يمكن تعريف المواطن بالمعنى المباشر بأنّه الرجل الذي يشارك في إدارة العدالة ويشغل المناصب" (Politics, 1275a;1948). وهو لم يقصد الوظيفة التشريعية حينما وصف المواطنين الديمقراطيين بأنهم "الرجال الذين يحكمون ويحكمون"؛ ولكنه عنى بذلك الوظائف التنفيذية والتي من خلالها يشغل المواطن المناصب ويخضع لأولئك المواطنين الذي يشغلون المناصب بدورهم، ويبقى شكل وحجم الجماعة أساسياً في هذا الصدد.

ولقد كان من الطبيعي أن يعرف الناس بعضهم البعض أو أن يعرفوا عن بعضهم البعض داخل المدينة/الدولة، وهذا ما سهّل بدوره الثقة فيما بينهم وتجاه من يشغلون المناصب

(٥) يرى روسو أنّ "الإيمان المدني الخالص يعود لصاحب السيادة أن يضبط بنوده لا على جهة أنّها - بالتدقيق - عقائد دينية، بل على أنّها شعور بالألفة الاجتماعية من دونه لا يمكن للمرء أن يكون (لا مواطناً صالحاً ولا رعية من الرعايا المخلصين). والواجب أن تكون عقائد الدين المدني بسيطة وقليلة العدد ومنطوقاً بها بدقة، بلا تفاسير ولا شروح" (روسو ٢٠١١؛ ٢٤٨-٢٤٩).

العامة، وخلق من ثمّ وحدة أخلاقية داخل الجماعة. وكان من الملفت في هذا الصدد أن تكون القرعة هي الأسلوب المعتمد في اختيار المسؤولين أو اتخاذ القرارات؛ إذ إنّه لم يُختر في أئينا إلا القادة العسكريين والأطباء العامين عبر الانتخاب.

وعندما تغيّر حجم الجماعة السياسية تداعت الوحدة والثقة؛ مما اقتضى مفهومًا جديدًا للمواطنة، وبرز هذا الفهم المختلف للمواطنة في المجتمعات البرجوازية الحديثة كما الإمبراطورية الرومانية سابقًا، وتشكّل هذا الفهم المختلف للمواطنة مع التوسع الإمبراطوري لروما وما ترافق معه من ضرورات الاستيعاب للشعوب المفتوحة.

ولقد تمّددت روما عبر منح المواطنة للشعوب التي فتحتها، وتم ذلك على نطاق محدود وضيّق في البداية، إلا إنّه توسّع منذ عهد الإمبراطور كاراكالا، وهو الذي منح المواطنة الرومانية لكل رعايا الإمبراطورية، باستثناء بعض الطبقات الدنيا والريفية بأغلبها.

لم يغيّر هذا التوسّع من تعريف المواطنة والتي بقيت تُعرّف على أساس شغل المناصب، ولكنها غيّرت من حقائقها السياسية والقانونية، وهذا ما تعكسه قصة القديس بولس حين ادّعى المواطنة الرومانية، وهو كان يعي أنّ مواطنته الرومانية هذه لا تعني أيّ فعالية أو انخراط بالجماعة السياسية الرومانية، كما لا تعني أنّه صاحب سلطة سياسية داخل المجتمع.

كانت هذه المواطنة لا تعدو أن تكون جملةً من الحقوق والامتيازات يتمتع بها رعايا الإمبراطورية (Acts 23:27)، أصبح المواطن هو الشخص المحمي بالقانون عوض أن يكون هو الصانع والمطبّق لهذا القانون، وأصبح من الممكن للمواطنة وفق هذا الفهم أن تُمنح لشعوب كثيرة ومختلفة لا يعرف أفرادها بعضهم البعض بالضرورة، ولا يجمعهم أي مشترك تاريخي أو ثقافي.

ومن ثم أصبحت المواطنة الرومانية مواطنةً جامعة للريف من الشعوب المختلفة عرقياً عن حكامها الرومان، والتي لا تتفق معهم بالضرورة لا بالديانة أو الموطن أو الثقافة السياسية، ولا تعدو هذه المواطنة الرومانية بالنسبة لشعوب الإمبراطورية المختلفة رغم أهميتها أن تكون هوية عرضية ذات طابع قانوني ولا يمس الحياة اليومية للمواطنين.

ولقد تم استبدال هذا الشكل من المواطنة القانونية مع عهد الإقطاع في القرون الوسطى بالهويات القانونية الخاصة كالأقنان، والتابع، والسيد الإقطاعي... إلخ. ولم تعد المواطنة بذلك أكثر من مكانة نظرية في الحقيقة.



ولكن تَمَّت العودة لهذا النموذج الإمبراطوري الروماني من المواطنة لاحقًا، في فترة الدولة الاستبدادية في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث، وهذا ما يعكسه جان بودان والذي يُعدُّ من أوائل المنظرين للسلطة السيادية منذ القرن السادس عشر. فهو يذكر أنَّ المواطن "هو من يتمتع بالحرية العامة وحماية السلطة" (Bodin 1945:158).

وعلى الرغم من أنَّ فعلَ التمتع نفسه يشير للسعادة المتحققة من ممارسة الحرية؛ ولكنني أعتقد أنَّ هذه المواطنة كما يعرفها بودان تبقى علاقة سلبية في الحقيقة، ولا يعتبر المواطن من هذا المنظور سلطةً بنفسه، ولكنَّه الشخص الذي تلتزم السلطة بحمايته، ويقوم هذا الالتزام بحماية الفرد من تعسُّف السلطة السياسية، ويمنحه ذلك النوع من الحريات السلبية؛ حرية الحياة الخاصة، والخيار الفردي.

ولا تتجاوز الليبرالية التي سادت في أوائل العصر الحديث السعيَ لاكتشاف وبسط فهم جان بودان لهذا الالتزام.

ويعتبر مونتيسيكيو أنَّ "الحرية السياسية تشتمل على الأمن..... أو الاعتقاد بأننا نتمتع بالأمن" (Spirit of the laws, bk.XII,chap.2;1949). ويعني التمتع بالحريات العامة أننا محميون من العديد من الأخطار؛ سواء كان مصدرها الناس الآخريين أو السلطات نفسها.

وتختلف أشكال الأخطار سواء كانت على الحياة الشخصية (هوبس) أو العائلة والمنزل (بودان ومونتيسيكيو) أو الإرادة والملكية (لوك). ويؤكد هذا السعي للحماية الأولية التي تتمتع بها هذه القضايا في حياة الناس، وهي تتعلَّق على الأغلب بالحياة الشخصية والعائلية. كما أنَّها تشكِّل المجالات التي يجد الناس فيها معظم سعادتهم ومتعتهم. وبذلك لا يُعتبر الناس وفق هذا الفهم أشخاصًا سياسيين؛ حيث تتوزع اهتماماتهم بالتالي بين كل من الخلاص الديني والأعمال التجارية والحب والفن والآداب. وتحوُّل الجماعة السياسية من ثمَّ إلى مجرد إطار ناظم للعلاقات بين أفرادها وإلى مجموعة من الترتيبات الخارجية والتي لا تعني بالضرورة منظومةً من الحياة المشتركة.

ولا يزال مفهوم المواطنة باعتبارها منظومةً من الحقوق المتمتع بها سائدًا حتى اليوم في القوانين المعاصرة. ويتم التمييز بشكل عام بين كل من المواطنين والغرباء بالاستناد إلى أنواع الحمایات الإضافية التي يتمتع بها المواطن مقارنةً بالغريب، بالإضافة إلى واجب الخدمة العسكرية، ولا يلعب معيار شغل الوظائف العامة دورًا في تعريفنا للمواطن في عصرنا الحالي.

ويبقى التصويت جزءاً أساسياً من مميزات المواطن في الدول الديمقراطية، بينما سقطت ضرورة وإلزامية المشاركة السياسية من الفهم العام للمواطنة.

ونجد نتيجة ذلك أن معجم وايستر الدولي يعرف المواطن بأنه: " من يتمتع بالحماية على حياته وحرية وملكيته في وطنه والخارج. ولا يتعلّق ذلك بالضرورة بحق الاقتراع أو الحقوق السياسية الأخرى".

ولقد مثّلت الراديكالية اليعقوبية ثورةً كاملةً ضد هذا التعريف السلبي للمواطنة، والذي ساد في الفترة الأولى للحدّثة، كما أنها عملت على التأكيد على قيم الجمهورية في مواجهة الدعاوى الإمبراطورية والملكية والدولة الليبرالية، ولكنها تحوّلت على أرض الواقع إلى ثورة فاشلة ومماحكة أيديولوجية لم ترع واقع المجتمع الفرنسي في ذلك الوقت. فلم تكن فرنسا بالمدينة/الدولة، بل كانت بلاداً شاسعة ومتنوعة السكان ومنقسمة فيما بينهم. وهذا ما أعاق ظهور القاعدة الاجتماعية الضرورية للمواطنة النشطة.

ولقد بقيت المبادئ الجمهورية السياسيّة حيّة وملهمة رغم الفشل الكبير لتجربة اليعاقبة. وهي كما أنها استمرت في القديم رغم سقوط نموذج المدينة/الدولة، فإنها تستمر إلى اليوم في طرح البدائل لنموذج المواطنة السلبية، بغض النظر أكانت هذه البدائل واقعية أم مثالية.

لا تفي المقاربات الثنائية في فهم حقائق الحياة الاجتماعية بشكل عام، ولكن تبقى دراستنا لكل من المواطنة الجمهورية من جهة ولتلك الإمبراطورية أو الليبرالية من جهة أخرى، مهمةً في سبيل فهمنا لأبعاد وبنية المواطنة في الحقيقة، ويصبح لدينا من ثمّ فهمان لمعنى المواطنة، يتعاطى الأول معنى المواطنة كمنصب ومسؤولية من الواجب تحمل أعبائهما بكل فخر، بينما يصف الثاني المواطنة كمكانةٍ وحق وامتيازات أو مجموعة حقوق يُتمتع بها بشكل سلبي^(٦)، يجعل الأوّل من المواطنة جوهر حياتنا، بينما يحولها الثاني لمجرد إطار عام وخارجي، يفترض الأول نسيجاً مترابطاً ومتشابكاً من المواطنين المتكافلين والملتزمين تجاه بعضهم البعض، بينما يفترض الثاني كياناً متنوعاً ضعيف الترابط فيما بين مواطنيه الذين تتوزع ولاءاتهم خارج الجماعة السياسية. يُعتبر المواطن بالنسبة للطرف الأوّل فاعلاً سياسياً أساسياً من خلال سنّه للقوانين وإدارته لحياته اليومية، بينما يصبح شغل المواطن عند الطرف الثاني منحصراً بالمجال الخاص، وتصبح مسؤوليات التشريع والإدارة من صلاحيات جهات أخرى.

(٦) توصف المواطنة الأولى بالمواطنة النشطة الإيجابية بينما توصف الثانية بالمواطنة السلبية.



يتناسب الفهم الأول للمواطنة- كما يحاجج ماركس- مع " الجمهورية القديمة بشكلها الواقعي والديمقراطي القائم على العبودية الحقيقية"، بينما يتناسب الثاني مع "الدولة الحديثة التمثيلية والروحانية والتي تركز على العبيد المحررين أي المجتمع البرجوازي" (Marx and Engels 1956:164). ولكن يُعدّ هذا التمييز في شكل المواطنة لماركس كما الثنائية الأولى تمييزاً جامداً في الحقيقة.

تعني الواقعية عند ماركس في توصيفه الأول أنّ المواطنة عند الأوائل كانت ملموسة وفعلية، بينما تعني الروحانيّة بكلامه بأنّ المواطنة ضمن الظروف الحديثة هي شيء أيديولوجي ووهمي. وكلا التوصيفين يشوبهما الكثير من التعميم وعدم الدقة، فلا المواطنة القديمة كانت بمنأى عن أن توصف بالوهمية أو الأيديولوجية، ولا المواطنة الحديثة تعتبر خاليةً من الواقعية الفاعلة. فلم يكن كلّ المواطنين في المجتمعات القديمة فاعلين ونشطين في الحقيقة؛ كما وُجد الكثير من غير المواطنين الذين أُخرجوا من الفعل السياسي كلّهُ.

كما يشكّل التوصيف الأيديولوجي والوهمي للمواطنة الحديثة نصفَ الحقيقة فقط؛ إذ يوجد اليوم الكثير من المواطنين في المجتمعات الديمقراطية الحديثة الذين يُحرّكون ويُعبّؤون عبر الأحزاب والحركات التي تسهم بفعالية بتغيير شكل المجتمع.

ولا بد لنا من التركيز على الجزء الواقعي والفاعل في المواطنة الحديثة لكي نفهم وضع المواطنة في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الديمقراطيات الغربية. وترجع جذور الفاعلية والواقعية في المواطنة الحديثة إلى بُعدين اثنين في الحياة السياسية:

فمن جهةٍ أولى؛ لا يستقيم للحماية الممنوحة من السلطات أن تكون امتيازاً فقط، ولكن لا بد من العمل والسعي الفاعل لصيانتها وحفظها من التعدي ولو من السلطات الحاكمة بنفسها، وبذلك يصبح التمتع السلبي بحقوق المواطنة مرهوناً بالنشاط السياسي للمواطنين؛ سواء أكان مستمراً أم متقطّعاً.

ومن جهة ثانية؛ يؤدّي هذا النشاط السياسي بالضرورة لشكل من التنازع في تعريفنا لـ"الحرية العامة" هذه.

ولقد أصبحت السياسة الديمقراطية موضع هذا التنازع منذ الثورة الفرنسية، وهو نزاع يخمد وينزع للتسوية تارةً ليعود للتأجج تارةً أخرى. ولا يعتبر دعاة التنازع السياسي هذا من صنف

اليقابة أو المواطنين الرومان واليونان، كما أنهم لا يُعتبرون أيضًا من أولئك المتمتعين بالحماية القانونية وفق التصنيف السلبي للمواطنة، وإلا لما ضمنوا توفر هذه الحماية المرجوة لأنفسهم.

تعتبر "الحرية العامة" فكرةً قابلةً للتوسع والتمدد، ويأخذ هذا التوسع بُعدين أساسيين:

يتمدد الشعب من جهةٍ عبر التوسع بـ"المشترك" بفعل الغزو والدمج، وتدخل من ثمّ فئات جديدة كالعبيد والعمال والمهاجرين واليهود والسود والنساء في عداد المحميين، وحتى ولو كانت هذه الحماية غير متساوية أو منقوصة.

بينما تتوسع الحريات من جهةٍ أخرى من حيث الكيف والكم، لتشمل أشكالاً جديدة من "الحريات" والامتيازات، ولا تقتصر المواطنة من ثمّ على حماية الحياة والعائلة، ولكن تمتد بدرجةٍ أو بأخرى لتشمل التعليم والرعاية الصحية ورواتب التقاعد لكبار السن وما إلى ذلك.

ويؤدّي التوسع في كلّ من هذين الشكلين من الحريات المشتركة إلى التنازع؛ إذ إنّ كليهما يقتضيان التنظيم والنضال، ومن ثمّ تسير المواطنة كمشاركة سياسية، والمواطنة كامتيازات بالتوازي فيما بينهم. ويمتد هذا الترافق بين كلّ من المواطنتين حتى تتحقق المكاسب القصوى لكل أصناف المواطنين.

وفي الوقت الذي يتحقق ذلك يفقد التنظيم والنضال جدواه، ولا يعود هناك من نزاع يستحق بذل العناء فيه، ولا يبدو هذا الوقت قريباً، وإلى حين يتحقق ذلك تبقى المواطنة ذات شقين: سلبي وإيجابي، وهي تحتاج منّا من ثمّ أن نمارس الفضائل القديمة لو أردنا التمتع بالحقوق الحديثة.

وعلى الرغم من ذلك؛ يُعتبر عدد المواطنين المنخرطين بالنظم السياسية والشاغلين للمناصب الحكومية قليلاً، بينما تعتبر إرادة الرجال والنساء لإعطاء الوقت والجهد للسياسة ضعيفة. ولا تشجّع المواطنة الديمقراطية في شكلها الحالي على مستويات عالية من الانخراط والدخول في العمل السياسي.

يشعرنا ذلك على الدوام بأنّ هناك شيئاً حيويّاً قد خسرناه، وهذا ما يُحيي ويبعث بشكل دوري مثل المواطنة القديمة بأشكال أيديولوجية عدّة. ولقد فقدنا بذلك أولية السياسة وفقدنا معها تلك الحميمية والتضامن العالي والجميل الذي ساد المدن اليونانية والرومانية القديمة؛ على الرغم من الغياب الكامل لهذه الأشكال من التضامن في المناطق الريفية المحيطة بتلك المدن.



ويعتبر الـ"فقد" مصطلح غريب في الحقيقة؛ إذ إنّ هذا الشكل من المواطنة الفاعلة القديمة لم يُعرف في أي وقت من العصر الحديث داخل مجتمعاتنا، وتبقى هذه الفاعلية العالية محصورةً فقط داخل تلك الحركات والأحزاب التي دفعت وأعلت من المواطنة الديمقراطية.

ولقد أنتجت كلُّ من حركات العمال وحركات الحقوق المدنية والحركات النسوية شعورًا عاليًا من التضامن والجنديّة والتعبئة اليومية المستمرة بين الكثير من الرجال والنساء، ولكن ذلك كلّه لا يمكن اعتباره كإنجازات ثابتة؛ إذ إنّها لا تتجاوز النجاح الضيق على الصعيد الحركي وهو جزئي بكل الأحوال.

وفي النهاية لا يمكن اعتبار المواطنة كهويةٍ أولى أو مصدرٍ أساسٍ للتعبئة لكل من الرجال والنساء في المجتمعات الحديثة؛ إذ تُعتبر مجتمعاتنا اليوم شديدةً التركيب والتنوع، ويتنازع المواطن فيها كل من أولويات الطبقة والعرق والدين والأسرة إلى جانب الفعل والنشاط السياسي، لا يسهم تنوع الولاءات هذا في تجميع الناس مع بعضهم، بل يفرقهم ويقسمهم مما يعلي بالنهاية من شأن المجال الخاص على العام في الحقيقة.

المراجع: ◀

- Aristotle. 1948. The Politics, translated by Ernest Barker. Oxford: Oxford University Press.
- Bodin, Jean. 1945 [1566]. Method for the Easy Comprehension of History, translated by Beatrice Reynolds. New York: Columbia University Press.
- Brinton, Crane. 1934. A Decade of Revolution 1789-1799. New York: Harper and Brothers.
- Marx, Karl. 1963. Early Writings, translated by T. B. Bottomore. London: C. A. Watts.
- Marx, Karl and Friedrich Engels. 1956 [1844]. The Holy Family, translated by R. Dixon. Moscow: Foreign Languages Publishing House.
- Montesquieu. 1949 [1748]. The Spirit of the Laws, translated by Thomas Nugent. New York: Hafner.
- Plato. 1954. Crito, translated by Hugh Tredennick. In The Last Days of Socrates. Harmondsworth: Penguin, pp. 53-70.
- Rousseau, Jean-Jacques. 1950 [1762]. The Social Contract and Discourses, translated by G. D. H. Cole. New York: E P. Dutton.
- Saint-Just, Louis Antoine Leon de. 1957. Discourses and Reports, edited by Albert Soboul. Paris: Editions Sociales.

مراجع المترجم للحاشية: ◀

- روسو؛ جان جاك. 2011. العقد الاجتماعي. مترجم من قبل عبد العزيز لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS